القوى السياسية والحزبية العراقية وإدارة العملية السياسية بعد عام 2003

أ.م.د. فراس عبد الكريم(*)

المقدمة:

ان تناول وضع العملية السياسية في العراق لا يمكن تصوره من دون تناول موضوع القوى السياسية الموجودة ، فالعمل السياسي ما هو إلا الانشطة التي يتم ممارستها في بيئة النظام السياسي (بنى وهياكل ومؤسسات ودستور) بقصد ممارسة الحياة السياسية ، والفواعل في تلك العملية هي القوى والأحزاب السياسية طالما ان الحديث هو عن عملية سياسية تتم في ظل وجود الديمقراطية.

شهد العراق بعد عام 2003 تحولات سياسية عميقة، على صعيد العملية السياسية والحياة السياسية وعلى صعيد القوى والأحزاب السياسية، فما يتعلق بالعملية السياسية فإنها اتجهت الى الديمقراطية، وإما ما يتعلق بالقوى والأحزاب السياسية فان العراق بعد العام 2003 اتجه نحو تعددية مفرطة في القوى السياسية سواء كانت اسلامية او مدنية ، واستمرت التعددية غير منظمة بقانون حتى خريف عام 2015 عندما تم صياغة تشريع قانون الاحزاب رقم 35 لسنة 2015 ومنح عاماً كاملاً حتى يشرع بتطبيقه على كل المظاهر والحياة الحزبية في البلد.

اهمية البحث:

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

ان اهمية البحث في موضوع علاقة الاحزاب السياسية بالعملية السياسية تنبع من كون الاحزاب السياسية ذات تأثير متعدد على المجتمع وعلى السلطة، ومن ثم على الحياة السياسية، في حين ان العملية السياسية ترتبط بالسلطة وتؤثر على الدولة ككل، والرابط بينهما ان اكثر من يتفاعل مع العملية السياسية هم الاحزاب السياسية.

اشكالية البحث:

ان الاشكالية التي ينطلق منها البحث يمكن صياغتها بالسؤال المركزي الآتي:

كيف ادارت القوى والأحزاب السياسية العملية السياسية في العراق؟

وهذه الاشكالية تطرح التساؤلات الآتية:

ما هو مضمون العملية السياسية بعد العام **2003**؟

كيف تصنف الاحزاب السياسية العراقية؟

وما هو تأثير الاحزاب السياسية على الحياة السياسية والعملية السياسية؟

فرضية البحث:

ان العملية السياسية في العراق تتأثر بما تدبره القوى السياسية في العراق ، فالأخيرة انطلقت من مشروع المحاصصة السياسية والتوافقية وهو ما أثر بالسلب أحياناً على العملية السياسية .

منهجية البحث: يعتمد البحث على منهج التحليل النظمي ، بكونه الأنسب لمحتواه .

هيكلية البحث:

ان تناول موضوع العلاقة بين القوى والأحزاب والعملية السياسية في العراق يتطلب الاشارة إلى ثلاثة موضوعات مترابطة وهي : طبيعة العملية

السياسية الجارية في العراق ، وحجم التعددية في القوى السياسية، ومنظور القوى السياسية للعملية السياسية القائمة. وهو ما سيتم تناوله عبر النقاط الثلاث الاتية:

اولا : بيئة العمل السياسي لما بعد التغير في النظام السياسي عام 2003

ثانيا: خريطة التلون السياسي والحزبي بعد عام 2003 : المضمون الدستوري والسياسي والاجتماعي

ثالثا: منظور القوى السياسية وسلوكياتها في التعامل مع العملية السياسية : الصراع والتنافس والتعاون .

أولاً: بيئة العمل السياسي لما بعد التغير في النظام السياسي عام 2003

شهد العراق عام 2003 تغيرا في النظام السياسي ، اذ انتقل من نظام يمتاز بكونه نظاما سياسيا مركزيا شموليا ، ودولة بسيطة ، إلى الانفتاح على كل الاحتمالات : العودة للمركزية ، أو الذهاب للملكية ، أو الاتجاه نحو البرلمانية والفدرالية ، أو الاتجاه للتفكك. وهذه الاحتمالات سرعان ما بدأت تتقلص وتتجه ارادة القوى السياسية التي امتلكت الفاعلية في العراق لان تتجه بالبلد نحو نظام يزاوج فيه بين البرلمانية والفدرالية في اذار 2004 بصدور قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

ان البيئة السياسية التي تم فيها التغيير ، واستمر بالتشكل تحت ظلها النظام السياسي امتازت بوجود عاملين مهمين :

الاول هو ان التغيير والدفع لإعادة تشكل النظام السياسي كان بفعل عوامل خارجية وليست داخلية

والثاني هو ان التغيير سار نحو تفعيل التوافقية والمحاصصة .

واذا ما حللنا العاملين سنجدهما قادا بشكل متزامن الى التأثير بكل ما من شإنه ان يصيغ العملية السياسية ومعها النظام السياسي في عراق ما بعد العام 2003، وهو ما سيتم الاشارة اليه عبر النقطتين التاليين :

1–التغيير وصناعة النظام السياسي للمدة بين 2003– 2005

شهد العراق على مدى الاعوام التالية على سقوط النظام الملكي ظاهرة عدم استقرار سياسي ، والاتجاه إلى حكم القوة وتغلب الشمولية على الشرعية ، استمرت حتى العام 2003 ، عندما اتجهت ارادة الولايات المتحدة ومعها حلفاؤها إلى اسقاط نظام الحكم الشمولي ، لتظهر ارادة المواطنين في التعبير عن انفسهم بالتعلق بخياراتهم السياسية الحقيقية ، في سابقة لم يشهدها العراق منذ عهد حكم الملكية ، الا ان العراق خلال هذه المرحلة أي في نيسان 2003 وما بعده كان واقعاً تحت اكثر من ضغط ، ومنها :

أ–الولايات المتحدة التي تحملت كلف التغيير

لقد احتلت الولايات المتحدة العراق لإحداث تحول ديمقراطي فيه و لإزالة مخاطر النظام السابق على الامن الاقليمي والدولي، ورغبت باستمرار الاحتلال حتى مرحلة يكون معها العراق انموذجاً للتغيير في المنطقة ككل. فالولايات المتحدة لا يمكن ان نطلق عليها قوة تحرير ، فهي بكل الاحوال تراعي مصالحها في أي محاولة تقوم بها ، وهي نصبت ابتدءا نفسها كقوة احتلال ثم تراجعت عنها لكونها سلطة مدنية مسؤوليتها نقل السلطة لحكومة عراقية ، إلا انها بقيت تعلن أو تصرح أو تلمح إلى كون التغيير بدأ بالعراق إلا انه لن ينتهي به ، وهو ما دفعها مباشرة إلى طرح مشروعين :

- خارطة الطريق لتسوية الوضع الفلسطيني
- ومشروع الشرق الاوسط الكبير لدفع المنطقة العربية إلى الاصلاح بعوامل دفع خارجية.

كما ان انشاء سلطة الحاكم المدني لم يكن يعني ان الولايات المتحدة بعيدة عن اقرار السياسة العراقية وفقا لما تريدها هي ، وهو ما اتضح من خلال ضغطها على الاطراف المختلفة لتبني قانون ادارة الدولة في اذار 2004 ، كما انها تدخلت في اكثر من مناسبة لتسوية ازمات سياسية ومنها ازمة تولي الحكومة في ربيع 2005 وأزمة عضوية لجان كتابة مسودة الدستور ، وأزمة المصادقة البرلمانية على الدستور ، وأزمة تشكيل الحكومة في ربيع 2006 وأزمة تشكيل الحكومة في ربيع 2010 وأزمة تشكيل الحكومة في صيف 2014 ، وهو مؤشر يدل على حجم وجودها في العملية السياسية العراقية[1].

ب–ضغط الشارع العراقي

والمعروف ان المجتمع يمثل اهم ضاغط في كل الدول ، إلا انه في العراق لم يكن منظما بما فيه الكفاية وإنما غمرته الفوضى ، لكنه بقي يتطلع إلى ان يحكم العراق نظام من بين الخيارات التي يطمح اليها الشعب. فالشارع العراقي بقي يرزخ تحت حكم سلطة يحكمها فكر هو خلاصة مجتمع : عنصري قومي عربي وقبلي ، وضع تحت سلطة استبدادية شمولية ، ومن ثم فان العراقيين لم يكن لهم حرية الاختيار بين افكار أخرى الا في نطاق اقليم كردستان ، وهو ما ادى إلى التأثير في حيوية الحياة السياسية التي خمدت وعانت من سبات امتد لما بعد عام 1958 ومن كان ناشطا سياسيا فانه اما انتهى به الحال للتصفية داخليا او ارتضى العمل في خارج العراق ، الا انه في عام 2003 وجدت اطروحات انهاء الاستبداد قبولا من العراقيين في ان يعيشوا تحت ظل نظام سياسي يراعي رغباتهم ، الا انهم لم يكونوا منظمين ولا يعرف حجم ووزن التيارات في الشارع العراقي[2].

ج–غياب الدولة والفراغ السياسي والدستوري والأمني

لقد انهارت الدولة بسرعة كبيرة جدا ، ومن ثم فان النظام القانوني للدولة ومؤسساتها لم يعد له وجود ، واصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم 1546 في ايار 2003 الذي اعتبر الولايات المتحدة قوة احتلال ، ويقع عليها المحافظة على الدولة العراقية ونظامها القانوني وعدم السعي لتحقيق واقع مغاير لما كان موجودا قبل الاحتلال ، وهو ما دفع الاخيرة إلى ان تجعل الخيار بيد الشعب العراقي بشكل متدرج لكي يختار نظامه الدستوري والسياسي تحت رعاية الولايات المتحدة ، والذي بدأ باتفاق تشرين الثاني 2003 بين الحاكم المدني بول بريمر ورئيس مجلس الحكم الانتقالي ، الذي حدد توقيتات زمنية لإحداث انتقال بالوضع السياسي والدستوري في العراق والذي يتم فيه ايضا تدرج انسحاب الولايات المتحدة ومنح السلطة للعراقيين ، وهكذا شرع العراقيون باول مراحل التحول بكتابة قانون ادارة الدولة ليوجدوا واقعا دستوريا بديلا للفراغ القائم ، ثم تم تشكيل الحكومة المؤقتة في حزيران 2004 برعاية الامم المتحدة ، ثم ليتم انتخاب نيابي في كانون الثاني 2005 لجمعية مهمتها كتابة مسودة دستور يعرض على استفتاء شعبي ، وهو ما تم في منتصف تشرين الاول 2005 ، ثم لتتشكل حكومة دائمة تعمل بالدستور الدائم في ربيع 2006 ، وهكذا انتقل العراقيون من فراغ سياسي ودستوري إلى وجود نظام سياسي صريح ، الا ان الواقع الامني بقي يعاني من سلبيات متعددة كون ما تم انشاؤه انما لم يستطع انذاك من ان يكون مؤسسة امنية ودفاعية انما كان عبارة عن تشكيلات تؤدي مهامها في اطار قوات الائتلاف التي تقودها الولايات المتحدة. واستمر الوضع حتى نهاية عام 2011 عندما منح العراقيون كامل السلطات بخروج القوات الامريكية[3].

لقد بنى العراقيون نظاما ديمقراطيا برلمانيا فدراليا ، يراعي حقائق التنوع السياسي والاجتماعي في العراق ، وانه من غير الممكن ان يبني العراقيون نظاما مركزيا رئاسيا ، بسبب السلبيات التي رافقت الانظمة المركزية والأنظمة الرئاسية،

وهذا الاتجاه فرض نفسه على الواقع الحزبي كما ان الواقع الحزبي فرض نفسه في هذا الاختيار كون الأحزاب الفاعلة التي ظهرت في العراق بعد نيسان 2003 انما راعت كونها تدعي تمثيل المكونات الاجتماعية اكثر من كونها تمثل المجتمع العراقي ، ونطاق حركتها محدود اجتماعيا بالقواعد الجماهيرية التي تمثلها ، ومن ثم فإنها لن توافق على بناء نظام حكم مركزي رئاسي لأنه سيقود إلى وجود قوة سياسية واحدة على قمة الهرم السياسي ، وإنما دافعت عن النظام البرلماني .

كما ان الاحزاب السياسية تبنت الطرح الفدرالي كونه يعطي فسحة واسعة لكي تكون القوى السياسية قادرة على اداء ادوارها عند المستويات المحلية و الاقليمية ، ناهيك بالطبع عن كون هذا الاختيار جاء لترضية القوى الكردية التي رأت ان العراق لا يمكن ان يكون دولة بسيطة ولا يمكن التنازل عن مكتسبات الفدرالية المقامة في كردستان منذ عام 1992[4].

2–المحاصصة والتوافقية وتأثيرها على العملية السياسية

ان بيئة العمل السياسي لما بعد التغيير في نيسان 2003 لم تكن عملية خالية من المشكلات في صناعة النظام السياسي ، انما اتجهت إلى صناعة اهم مشكلات ديمومتها ، إلا وهي الاتجاه للمحاصصة والتوافقية ، وإذا ما اتينا إلى معنى المحاصصة وأسباب اعتمادها والية اعتمادها في العراق وتأثيرها على العمل السياسي سنجد الاتي :

اما بالنسبة إلى معنى المحاصصة ، فإنها تفيد ان توزع المناصب وتصمم السياسات على اساس ارضاء كافة الشركاء الموجودين في الوطن وعدم اعتماد سياسات لا يرضى عنها طرف ما اعتمادا على منح حق الفيتو للجميع بما يطمئن الجميع بكون أي سياسة وأي منصب لا يوزع ولا ينفذ إلا برضا الجميع[5] .

ان اسباب اعتماد المحاصصة تكمن في عوامل عدة لعل ابرزها ان فلسفة الديمقراطية تقوم على اساس منح من يفوز بأغلبية ما حق الحكم وإدارة

البلد وحق تولي المناصب السياسية ، وهذه المسائل هي منطقيا صحيحة ، إلا انه من الناحية الواقعية هناك تباين في المجتمعات في درجة تنوعها القومي وفي مدى الانقسام الحاصل في التنوعات الاجتماعية ، وخاصة القومية والدينية والسياسية ، فان وجدت الدول ان هناك تنوعاً وانقساماً فان من غير المنطقي اعتماد الديمقراطية الكاملة لأنها ستؤدي إلى تسيد مجموعة وغبن أخرى طالما ان النظام القانوني والمواطنة ليست هي الغالبة وإنما الولاءات هي الحاضرة ، لهذا يكون العلاج باعتماد الديمقراطية كخطوة اولى ثم يأت بعدها التوافقية كأسلوب تصحيح لتحقيق الاستقرار المجتمعي وتغليبه أي تحقيق الاستقرار بعملية سياسية ترقيعية.

ان اغلب من اعتمد هذه الطريقة انما اراد بها وسيلة مؤقتة لحين استكمال بناء دولة القانون والمواطنة فيها ثم يتم التحلل من التوافقية إلا ان الحالة اللبنانية اشرت استمراريتها منذ عدة عقود ، والحالة العراقية منذ عام 2003 لغاية اليوم[6].

وآلية اعتمادها في العراق تمت عبر تقسيم المجتمع العراقي إلى نسب افتراضية لتقديرات سكانية ، تمت في عام 2003 عند صياغة تشكيلة مجلس الحكم ، فتم توزيع مقاعد مجلس الحكم بين الأحزاب السياسية ليس على اساس تنوعها السياسي : إسلامي ، علماني ، انما تم توزيعها على اسس دينية وقومية ، وحشرت ضمن الديني تيارات علمانية (كما في حالة الشيوعيين) ، وحشرت ضمن التيارات القومية تيارات دينية (كما في حالة الكرد) ، ثم وزعت بعدها المناصب السياسية بين القوى السياسية على اساس معادلة : المذهب– القومية ، وبعدها انتقلت المحاصصة إلى اكثر الحالات سلبية عندما انتقلت إلى المناصب التنفيذية ولم تبقى مقتصرة على المناصب السياسية ، اذ تذرعت القوى السياسية بقضايا مثل : التوازن ، ونصوص دستورية تمت قراءتها بشكل خاطئ

ومنها مثلا : المادة (9) أولا–أ (تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي ، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو اقصاء ،..)[7] .

كما تم تفسير مادتين بصيغ تدعم استمرار التوافق رغم انهما مادتان ابطلتا عمليا عام 2010 وهما : المادة (138) رابعا (يتخذ مجلس الرئاسة قراراته بالإجماع ،..) ، و خامسا–ب (في حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة ، تعاد القوانين والقرارات إلى مجلس النواب ،..). والمادة (139) : (يكون لرئيس مجلس الوزراء نائبان في الدورة الانتخابية الأولى[8]، وهذا التفسير لاستمرارية حالة التوافق انتهى إلى تعميق تطبيقاته في نواحي لا تتحمل ذلك الا وهي النواحي التنفيذية ، وهو ما تسبب بتعطل في اغلب مرافق الدولة العامة عن اداء مهامها بالشكل الذي صممت لاجله.

اما عن تأثير التوافقية والمحاصصة على الديمقراطية والعمل السياسي ، فالواضح ان العراق انتقل من عصر الاستبداد حيث تدار الدولة بعقلية الصندوق المغلق بلا أي حسابات اقتصادية أو سياسية واجتماعية انما وفقا لعقلية شخص القائد ، إلى عقلية افترض مسبقا انها ستمنح الشعب حق الاختيار ، وحق المراقبة ، استنادا إلى معايير ديمقراطية صارمة ومفهومة :

- انتخابات تنتج حكومة
- وحكومة تعمل وفق قوانين
- وبرلمان يشرع ويراقب وفقا لقواعد دستورية وقانونية ،..

إلا ان هذا الامر لم يحصل انما تمت الخطوة الاولى بشكل سلس إلا وهي الانتخابات إلا ان باقي الخطوات اتجهت إلى طريق آخر غير ديمقراطي ، فتشكيل الحكومة تم وفق عقلية اشراك الجميع فيها ولم تكن حكومة اغلبية ،

ومن ثم ضاعت اهم مبادئ الديمقراطية إلا وهي وجود معارضة تستطيع مراقبة الاداء الحكومي ، فتعطلت بعض ادوار البرلمان ، ولم يسمح للحكومة ان تكون فاعلة أي لم تسمح لها بان تضع سياسات عامة واضحة انما كان برنامجها توافقياً ، ومن ثم فأصبح هناك شك جماهيري بان ما يجري هو ديمقراطية لان كل نتائج الانتخابات تفضي إلى ذات النتائج :

- حكومة جامعة للكل
- وغياب الرقابة على الاداء الحكومي
- وسياسات عامة فضفاضة غير محددة

وهو ما جرى في عام 2005 وعام 2006 و 2010 و 2014[9]

ومن ثم فان التوافقية التي طبقت عام 2003 كانت اهم السلبيات التي اصابت العملية السياسية إلى جانب العجلة في صناعة نظام سياسي غلب عليه الجمود بغلق خاصية تعديل الدستور بجعله شبه مستحيلة ، فكان ان اوقع العملية السياسية في مشكلات وجعلها بيئة دستورية وقانونية غير متفاعلة مع عملية سياسية كان يفترض ان تكون فاعلة وديناميةً.

ثانيا–خريطة التلون السياسي والحزبي بعد عام 2003: المضمون الدستوري والسياسي والاجتماعي

تتفق النظريات السياسية السائدة اليوم على اهمية وجود الأحزاب في الحياة السياسية ، وانه لا يمكن تنظيم العمل السياسي وتولي السلطة من غير وجود الأحزاب بوصفها اهم الادوات السياسية المعتمدة في التوظيف والتعليم والتنظيم والتنشأة السياسية. وتتباين الدول في تصميم نظمها الحزبي ، بين دول تعتمد نظام حزبي يقوم على الحزب الواحد وهو في الغالب حزب تعبوي شمولي جماهيري ، لا يترك مجالا للمشاركة السياسية انما يحتكر داخليا كل المشاركة السياسية ، وبين دول تتبنى نظاماً حزبياً تعددياً سواء كان يعتمد نظام الحزبين أو

التعددية الحزبية لأكثر من حزبين ، وتكون قواعد ممارسة الحياة السياسية فضلا عن ثقافة المجتمع السياسي والانقسام السياسي الداخلي هي من يحدد حجم التعددية بين ان تكون ثنائية أو اكثر منها ، وفي حالة العراق فان البلد انتقل من نظام محكوم بثنائية الحزب الواحد ونظام ثقافة القبلية السياسية ، إلى نظام التعددية الحزبية ، الا ان التعددية هنا لم تتعلق باعتماد نظام حزبي براغماتي أو أحزاب الكوادر انما تمددت الظاهرة الحزبية لتشمل تنوعا واسعا بين وجود أحزاب جماهيرية وأحزاب كوادر ، وبين وجود أحزاب إسلامية وبين وجود أحزاب علمانية ، حتى وصل عدد الأحزاب المشاركة فقط في الانتخابات في عام 2005 اكثر من 200 حزب وقوة سياسية ، ووصل إلى 297 في انتخابات عام 2010 وانخفض العدد إلى 277 حزباً وقوة سياسية في انتخابات عام 2014 النيابية ، وسجل 251 حزباً في عام 2017 لممارسة مهامه وإمكانية خوض الانتخابات النيابية والمحلية لعام 2018 ، وهذا التعدد يتطلب منا ان ندرسه استنادا إلى مجموعتي الأحزاب البارزة في العراق ، وهما الأحزاب العلمانية والأحزاب الدينية ، عبر مطلبين وكالاتي :

1-الأحزاب السياسية العلمانية (الاشتراكية والماركسية والليبرالية والقومية)

2-الأحزاب السياسية الإسلامية

1-الأحزاب السياسية العلمانية (الاشتراكية والماركسية والليبرالية والقومية)

رغم ان معنى علماني هو كلمة عريضة تتقبل اكثر من تصنيف للأحزاب يقع ضمنها ، وفي احيان كثيرة يكون ادراج بعض مما سنذكره ضمن تصنيف علماني خاطئ ، كونه يميل إلى تقسيم وتصنيف الأحزاب إلى تصنيفات اكثر وضوحا ومنها الأحزاب الماركسية والأحزاب القومية والأحزاب الليبرالية ، إلا اننا

هنا سنعمد إلى جمعها في عنوان عام يقابل الأحزاب الدينية ، ثم نقسمها إلى تصنيفات متخصصة.

أ–الأحزاب الاشتراكية والماركسية

تعد الماركسية والاشتراكية من الافكار المهمة التي ظهرت في الحياة الانسانية والسياسية منذ نحو ثلاثة قرون تقريبا ووصلت إلى مراحل متقدمة من الجاذبية في الحياة السياسية في القرن الماضي بصعودها إلى سدة الحكم في الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية وغيرهما ، ورغم الخفوت في مستوى قبولها في العالم منذ عام 1990 إلا ان هناك أحزاباً ظهرت في العراق تحمل الفكر الشيوعي أو الاشتراكي، بعد عام 2003، إلا ان الامر يحمل مفارقة فالأحزاب الشيوعية والاشتراكية اتت مع الاحتلال الامريكي للعراق، والولايات المتحدة قوة ليبرالية رأسمالية، مع ذلك ظهرت في العراق الأحزاب الاتية[10]:

الحزب الشيوعي العراقي ، وفي الاصل فان الحزب الشيوعي العراقي تأسس عام 1934 واثر على السياسة في عهد حكم عبد الكريم قاسم ، إلا انه تعرض لضربات السلطة شبه المميتة في السبعينات والثمانينات ، واليوم هو يتعرض لضغوط ومنها : ان هناك انجذاباً قوياً للمواطنين نحو الأحزاب الدينية وهو ما يناقض فكرة الشيوعية في المادية ، اما في كردستان العراق فالاتجاه الطاغي هو الاتجاه القومي وليس العلماني. ان العراق مجتمع متعدد ولا يمكن له ان يقبل فكرة تدعو إلى بناء نظام ودولة تنتهي إلى كونها غير ديمقراطية (الماركسية هي واحدة من الطروحات الشمولية وليست النسبية) ، مع ذلك ادخلت الولايات المتحدة ممثل الحزب (السيد حميد موسى) في مجلس الحكم باعتباره عضواً في تكوين مذهبي وليس باعتباره ممثلاً لتيار سياسي.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي ، وقد ظهر في مستهل التسعينات من القرن الماضي في كردستان العراق ، ثم ظهر في بغداد بعد عام 2003 إلا انه

اقل شعبية من الحزب الشيوعي ، ويعد اكثر تركيزا على المبادئ الماركسية من نظيره الحزب الشيوعي.

ورغم ان حزبا الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني يعدان من الأحزاب الاشتراكية الا انهما اكثر تصريحا بالانتماء القومي منه بالانتماء الاشتراكي وخصوصا بعد العام 2003 ، لهذا سنتناولهما باعتبارهما أحزابا قومية وليست اشتراكية.

ب–الأحزاب القومية

والتيار القومي في العراق هو من يحاكي الوجود القومي أو ألاثني أو اللغوي ، والعراق كما معروف يتألف من القوميات الاتية : العربية والكردية والتركمانية والكلدانية والآشورية والآثورية والشبكية وقوميات أخرى اصغر من ذلك ، وتوجد عدة أحزاب عرفت نفسها بدلالة كونها أحزاب قومية ومنها مثلا : حركة التيار القومي العربي في العراق ، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني ، والحزب الوطني التركماني العراقي والاتحاد الإسلامي لتركمان العراق ، والحركة الديمقراطية الاثورية ، وغيرها. واكثر القوى القومية فاعلية هي القوى الكردية لأسباب متعددة اقلها هو نضج التيار القومي الكردي على مدى المدة اللاحقة على العام 1992 ، في حين ان المد القومي بقي ضعيفا في التكوينات القومية الأخرى[11]

ج–الأحزاب الليبرالية

تتسع مفردة الليبرالية لتشمل الأحزاب القومية ضمنها إلا انها تتمايز عن الأحزاب القومية في كونها لا تضع حدودا تمنع الانتساب اليها انما هي تركز على مبدأين : انها مع دولة مدنية محايدة قانونية، وإنها تنظر لكل المواطنين بمنظار واحد ولا تفرق بينهم على اساس الانتماءات الاولية.

والأحزاب الليبرالية تضم بداخلها اسماءاً عدة ومنها : حركة الوفاق الوطني ، والحزب الوطني الديمقراطي ، والمؤتمر الوطني ، وهذه الأحزاب والحركات تتبنى فلسفة الحقوق والحريات ، وجاءت بقبول واسع من قبل الولايات المتحدة عام 2003 الا انها لم تستطع ان تجد لها قاعدة قبول في المجتمع العراقي كون الشارع اتجه إلى قبول الانتماءات الاولية على حساب دعم التيارات المدنية جراء غياب الحماية من الدولة ، وكون الأحزاب القومية والدينية هي أحزاب تقوم على التعبئة الجماهيرية مما جعلها اقرب الى الشارع من الأحزاب الليبرالية[12]

2–الأحزاب السياسية الإسلامية

وتعد هذه الأحزاب اكثر الأحزاب قوة في الشارع العراقي ، بحكم انها أحزاب جماهيرية وإنها أحزاب استطاعت ان تعوض نقص وجود الدولة فحققت للمواطن ما افتقد اليه خلال المدة التالية على عام 2003.

وتقوم فكرة الأحزاب الدينية على استقطاب بعض من العراقيين المنتمين دينيا وعدم قبول انتماء اخرين غير منتمين ، وفكرته تقوم على ان البلد منقسم اجتماعيا، وان الحزب لن يدعم إلا هوية دينية واحدة ، والأحزاب الدينية متعددة في مسمياتها ولكنها في كل الاحوال هي من تحتكر اغلب قوة الشارع العراقي وتحظى بتأييده ، وابرز الأحزاب الدينية هنا هي : حزب الدعوة (بانشطاراته الكثيرة : الدعوة الإسلامية ، والدعوة تنظيم العراق ، وتنظيم الداخل ، والمقر العام ،..) ، والمجلس الإسلامي العراقي الاعلى ، وحزب الفضيلة الإسلامي ، والحزب الإسلامي ، وغيرها. وفي كردستان توجد أحزاب تزاوج بين الانتماءين القومي والديني ، ومنها : الاتحاد الإسلامي الكردستاني ، الا انه اقرب إلى كونه حزباً قومياً منه إلى كونه حزباً دينياً[13]

ولعل المشكلة الكبرى التي تواجه الأحزاب الإسلامية عامة في العراق انها أحزاب :

–ترتفع لديها الشمولية ، أي انها لا تدعو إلى فكر يقبل بالآخر ويتنافس معه على ضمان قبول الاخرين (المواطنين) بفكرته بقدر ما هو مقتنع ان فكرته تمثل كل الحق ولا تقبل نقاشا أو مساومة ، وان الديمقراطية اطار مفروض من قوى خارجية عليها ان تقبل به لإدارة التنوع والتعدد في الدولة العراقية إلى ان تكون الظروف مؤاتية لإعادة صياغة الدولة وفقا لرؤاها.

–جماهيرية ، أي انها لا تقف عند البرامج السياسية بوصفها الاهم في اقناع الشارع بطروحاتها ، انما تقوم على التعبئة للجماهير ، أي القواعد العريضة التي تؤمن بمبادئها.

–انها تدعو إلى هوية محددة ، وطالما ان هناك اختلافات بين الاديان وداخل الدين الواحد ، فهناك اذا اختلافات بين الهويات والبرامج التي تطرحها كل منها ، وفي توصيف الواقع العراقي وسبل العلاجات الممكنة له.

ولا نريد الغوص في تفصيلات الأحزاب الدينية وبرامجها إلا ان الواقع اشر انها استطاعت ان تحتكر اغلب تفاصيل الاحداث السياسية ، وتحتكر اغلب القبول الجماهيري بعد عام 2003 لاعتبارات متعددة اقلها ضعف الدولة ، وأيديولوجياتها التي اقنعت الجماهير بها، وحجم الدعم الخارجي لها ، وقدراتها المالية.

ثالثا–منظور القوى السياسية وسلوكياتها في التعامل مع العملية السياسية : الصراع والتنافس والتعاون

ان الواقع العراقي لا يمكن ان يحكم من قبل حزب سياسي ما ، ففي العهد الملكي اتجه العراق إلى ان يتبنى التعددية السياسية في اطار نظام ملكي برلماني ، اما بعد عام 1958 فان العراق اتجه إلى تقليص مساحة التعددية

السياسية لاعتبارات عدة منها سيطرة القوة في التفاعلات السياسية واستحضار الجيش والمؤسسات الامنية في العمل السياسي والاتجاه خصوصا بعد عام 1968 إلى بناء دولة امنية .

وبقي العراق بعد عام 1968 محكوماً عمليا بانموذج الحزب الواحد ، باستثناءات متعلقة بوجود انشطة لأحزاب كردية في شمال العراق ، وأنشطة مؤقتة للجبهة الوطنية والتقدمية في السبعينات التي ضمت عدة أحزاب ، وهذا الامر هو مما يخالف فطرة الاشياء لان أي مجتمع لا يمكن ان يركن إلى تيار سياسي واحد ويتجانس معه ، فالعراق بلد متلون في تعدديته الاجتماعية ، وهو يقع بين مشاريع سياسية متناقضة : ايران وتركيا وسوريا وبلدان الخليج ، وبحكم :

-علاقات المكونات الاجتماعية مع دول الجوار

-وبحكم منطق القوة السائد في نظرة وتعاملات السلطة مع المجتمع

لا يمكن القول إلا ان انكار التعددية السياسية كان عملاً فوقياً وليس عن قناعات اجتماعية ، وهو امر تسبب بان يتم قسر المعارضة الإسلامية والشيوعية والليبرالية؛ فضلا عن المعارضة القومية الممثلة بالأحزاب الكردية ، وهي عملية قادت إلى جمود في الحياة السياسية وتحول الحياة السياسية إلى لغة المعارضة المبطنة التي امتدت إلى العام 2003 ، وبعدها فتح غطاء الحرية امام تشكيل الأحزاب السياسية فظهرت تعددية واسعة كل منها يمثل لوناً أو تياراً سياسياً موجوداً وله قاعدة دعم في العراق ، في ظرف لم تكن بعد العملية السياسية متجهة إلى تشكيل نظام سياسي محدد.

وخلال المدة التالية أي بعد عام 2005 اتجهت الأحزاب إلى اعطاء تصوراتها عن الدولة وعن المجتمع وعن العمل السياسي ، ودخلت مع بعضها البعض الاخر في علاقات مختلفة يسودها الصراع أحيانا وأحيانا أخرى نوع من التنافس وفي أحيان أخرى التعاون ، وهو ما سنقوم بتوضيحه في المطالب التالية :

1–منظور الأحزاب للدولة وعلاقاتها

لف 2–منظور الأحزاب للسلطة والمجتمع والمواطن

1–منظور الأحزاب للدولة وعلاقاتها

تأسست الدولة العراقية الحديثة عام 1921 ، وكان تأسيسها اتى بعمل فوقي من قوة الاحتلال ألا وهي بريطانيا ، بعد ان كان العراق الراهن جزءاً من الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى ، واتجهت بريطانيا إلى صياغة دولة بسيطة يسودها نظام ملكي برلماني ، استطاع ان يحكم العراق حتى العام 1958 ، وكانت هناك حياة حزبية ومعارضة فاعلة ، وكانت الأحزاب السياسية الموجودة في الغالب تمثل تيارات سياسية ليبرالية واشتراكية وشيوعية ، باستثناء التيار القومي العربي الذي مثل تيارا سياسيا بانتماء أو ثوب قومي ، واستطاع العراق ان يبني مقومات دولة ، وكان تفاعل الأحزاب معها تفاعلا ايجابيا ولم تظهر حركات سياسية تتجه نحو العنف في تعاملها مع الدولة أو نحو افقاد الدولة شرعيتها إلا باستثناءات محدودة جدا متعلقة بالحركة الكردية في عشرينات وفي اربعينات القرن الماضي ، وحركة الجيش عامي 1936 و 1941 ضد الحكومة[14] .

اما في العهود الجمهورية التالية فان حركات الأحزاب المناهضة للحكومة اتسعت بحكم اتجاه الحكومة إلى تقليص وإنكار التعددية السياسية ، وكانت اكثر الحركات فاعلية في المدة التالية لعام 1968 عندما انكر النظام أي حق في التعددية السياسية في العراق ، اما بعد العام 2003 فان التعددية ظهرت واتجهت كل من الأحزاب السياسية إلى تحديد قاعدتها الجماهيرية وتوسيعها لكي يستطيع الدخول في العمل السياسي الذي تم وضعه عام 2003 أي خطوات تسلم العراقيين السلطة وبناء وإدارة العملية السياسية بشكل سلمي ، فكان اول تعامل للقوى السياسية مع معنى الدولة هو عندما اعلنت الولايات المتحدة نفسها كقوة احتلال ، اذ اظهرت القوى السياسية رفضها لمنطق

الاحتلال ودعت الولايات المتحدة إلى اعلان جدول زمني تسلم خلاله السلطة للعراقيين ، وهو ما استقر على تشكيل سلطة الائتلاف المدني المؤقتة بإدارة الحاكم المدني بول بريمر التي دخلت في حوارات متعددة مع القوى السياسية التي بدأت تظهر وتقوى داخل الشارع العراقي ، ورأت الادارة الامريكية انها لن تستطيع الاستمرار في العراق ولهذا اتفقت مع مجلس الحكم على برنامج تشرين الثاني 2003 لتوجيه العمل السياسي ، ودفعت القوى السياسية إلى مفاوضات لبيان معنى الدولة العراقية التي ترغب بها القوى السياسية ، فكان الاتجاه المستقر بين العراقيين هو بناء دولة فدرالية برلمانية ، وهو ما استقر عليه قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في اذار 2004 [15].

والملاحظة المهمة على الأحزاب السياسية في العراق وعلى عملها ومنظورها للدولة العراقية هو ان الأحزاب الموجودة والتي نشطت في تلك المرحلة كانت كلها أحزاب وافدة خبرت العمل السياسي خارج العراق ، وكل منها كون علاقات واسعة مع عدة دول ، ومن ثم فإنها لما اتت لتمارس العمل السياسي فإنها ارادت سحب الدولة إلى وجهة هي ترغب بها إلا انها وجدت ان حجم التعددية السياسية والاجتماعية لا يسمح إلا ببناء دولة توافقية ، وكان اكثر المعارضات تصدر من الأحزاب الكردية التي اصرت على بناء دولة فدرالية ، وخلال المدة التالية لآذار 2004 اتجهت الأحزاب إلى ادارة عملية سياسية تترقب خلالها الشروع بتشكيل لجان كتابة الدستور المؤمل في كانون الثاني 2005 ، وبالفعل شرعت تلك الأحزاب بتوسيع دائرة قبولها في الشارع العراقي حتى تضمن من خلالها حصولها على اعلى المقاعد ولتضمن وجود تمثيل يسمح لها بوضع دستور يراعي احتياجاتها ورؤيتها للدولة ، واظهرت الانتخابات الاولى مؤشرات عن اوزان القوى السياسية في الشارع العراقي ، اذ اظهرت وزن القوى السياسية الحقيقي ، واتضح ان اوزان القوى السياسية التي تعرف نفسها انها

(شيعية) [16] هي 50.9% ، واوزان القوى التي تعرف نفسها انها (سنية) [17] هي 14.54% ، واوزان القوى التي تعرف نفسها انها (كردية) [18] هي 19.27% ، واوزان القوى التي تعرف نفسها انها (علمانية) [19] هي 6.9% ، بينما هناك نسب خطأ في تثبيت تلك الاوزان كمعبر عن حقيقة ما موجود لسببين: ان هناك مناطق كانت غير مستقرة ولم تشارك بالانتخابات، وهناك نسبة قدرت بنحو 30% من الشعب العراقي لم تشارك بالانتخابات لاعتبارات متعددة اهمها انها مجموعة صامتة لم تحسم امرها بان تكون فاعلة في الحياة السياسية.

واتجهت هذه الأحزاب بهذا الثقل السياسي إلى تشكيل لجان كتابة مسودة الدستور وتم خلالها الاتفاق على كون الدولة فدرالية ، ونظامها السياسي جمهوري برلماني ، وإنها دولة ديمقراطية مدنية وتراعي الشريعة الإسلامية كمصدر أساس للتشريع ، وهو ما فتح الباب امام الأحزاب الإسلامية لان تشكل الحكومات المتعاقبة بعد عام 2005 الا انها بقيت محكومة بقاعدة التوافق والمحاصصة فتعيد انتاج نتائج الانتخابات ، اذ تكاد الانتخابات تمنح شرعية تشكيل الحكومة الا ان المشروعية تعطى للتوافق في تشكيل الحكومات الاتحادية وهو ما جرى في عام 2006 و 2010 و 2014 ، وتلك الانتخابات اظهرت ان اوزان التيارات الدينية كانت نحو 75.2% ثم 48 % [20] ، ثم 70.9% على التوالي ، في حين ان اوزان التيار العلماني كانت نحو 8% ثم 26.15% ثم 7.31% على التوالي ، اما اوزان التيار الكردي فكانت نحو 19.27% ثم 12.23% ثم 18.9% على التوالي[21]. بمعنى آخر ان اوزان او قوة التيار الديني في العراق تقدر بنحو 70% وقوة التيار القومي الكردي بنحو 19% وقوة التيار العلماني بنحو 8%.

وعند الحديث عن اوزان القوى السياسية في الانتخابات فهي لا تعطي دلالات محلية عراقية فحسب انما تعطي دلالات ايضا لمنظور القوى السياسية

للدولة ولمنظورها لكيفية تكون علاقاتها الخارجية ، فالأحزاب الدينية الفائزة علت من شأن التفسيرات الدينية وسمحت بطغيان المد الديني في انشطة مختلفة ، وكان اكثر المتأثرين هم التيارات المدنية التي لم تجد فرصاً ملائمة للعمل ، في حين ان علاقات التيارات الإسلامية بالدول الأخرى كانت علاقات تقوم على روابط تاريخية جعلتها تدفع الدولة إلى ان تختط طريقا في بناء علاقاتها مع الدول الأخرى على نحو أثر على التوازن في علاقات العراق الدولية وأثر على درجة حياد البيئة الخارجية في دعم عوامل الاستقرار في العراق.

2–منظور الأحزاب للسلطة والمجتمع والمواطن

وتبقى هناك نقطة مهمة جدا ، ألا وهي المتعلقة بنظرة الأحزاب للسلطة والمجتمع ، فالأحزاب السياسية نظرت إلى نفسها والى المجتمع في نيسان 2003 ووجدت ان الحياة السياسية هي حياة ضعيفة جدا ، وان الطريق الاول هو ان تبني لها وجودا في المجتمع ، واستغلت ضعف الدولة ، وكان الاسرع نموا بينها التيارات القائمة على الانتماءات الاولية دينية وقومية ، وبالفعل استطاعت ان تكسب زخما بين الشارع العراقي خلال العام 2003 ، وتوسع هذا الزخم بفعل سياسة المحاصصة والتوافقية التي اعتمدتها الأحزاب السياسية في اشغال المناصب السياسية والتنفيذية في العراق ، أي تحولت الأحزاب إلى اداة ترشيح وتزكية ، وهو ما عزز من قوتها في الشارع العراقي في ظرف ضربت البطالة عدداً كبيراً من المواطنين نتيجة ضعف الحياة الاقتصادية في البلد.

ثم تعززت قوة الأحزاب في اعقاب تفكيك سلطة الائتلاف المؤقتة وتشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة التي اخذت تتولى ادارة مرافق الشأن العام سنة بعد أخرى ، وهو ما سمح بتعزيز نفوذ الأحزاب، وما عزز من قدرة الأحزاب الدينية والقومية على التعبئة هو مظاهر العنف في الشارع العراقي التي ضاعفت من اتجاه المواطنين إلى الانتماء بدوافع طلب الحماية من الأحزاب ، بعبارة

أخرى لدينا هنا منظوران مختلفان للأحزاب احداهما إلى السلطة والآخر إلى المواطن.

فاما منظور الأحزاب إلى السلطة فقوامه ان السلطة واقعة تم احتكارها من قبل الأحزاب وانه لا يمكن ان يكون هناك اعتماد لنتائج انتخابات ديمقراطية في تولي السلطة ، وان الركون هو فقط إلى الانتخابات من اجل تقرير من سيتولى الحكم ، وبعدها يكون الركون إلى التوافقية ، وظهر مدى تمسك الأحزاب بالتوافقية بشكل خاص بعد عام 2014 عندما طالبت القوى الاجتماعية المتعددة باصلاح العملية السياسية واصلاح النظام السياسي ، فكانت كل الدعوات تقف عند عقبة التوافقية ، وهو ما ظهر بشكل واسع في الازمة التي صاحبت اندلاع تظاهرات لاتباع التيار الصدري والتيار المدني في المدة بين اذار 2016– تموز 2016 وانتهت القوى السياسية إلى العودة إلى مربع التوافقية باعتباره القاعدة التي تلائم ادارة الدولة.

اما منظور الأحزاب للمواطن ، فيلاحظ ان الأحزاب الفاعلة في العراق هي ليست أحزاب كوادر أو أحزاب برامج لا تعير اهتماما بحجم وقاعدة اعضائها انما تولي مدى القبول ببرامجها اهمية ، انما هي:

–أحزاب جماهيرية

–تقوم على تعبئة الجماهير

–وتؤكد على توسيع قاعدة العضوية لديها

–وكل من لا ينتمي إلى عضويتها لا يحظى بقبول أو مساندة من الأحزاب النافذة.

هذا الامر ينتهي إلى جعل المواطن اشبه برقم في حسابات الأحزاب ، وان الانشطة التي تقوم بها تلك الأحزاب هي انشطة تعتمد المواطن لعمليات

حسابية واحصائية من خلال التعبئة وليس النظر اليه كعملية دالة على مدى القبول بانشطة حزبية محددة في المجتمع[22].

وعليه، دخلت الأحزاب في علاقاتها مع بعضها البعض الاخر ، في اطار علاقات مختلفة فتارة تشهد علاقاتها الصراع ان وجدت الأحزاب التي ستخسر حصصا مقررة ابتداءا لها ان العمل السياسي سيكون على حسابها، وهو ما كان في الازمة التي شهدها العراق عامي 2011 – 2012 عندما وصل الامر إلى تهديد بعض القوى السياسية بانها ستصوت لصالح سحب الثقة عن حكومة نوري المالكي الثانية ، والامر نفسه تكرر بشكل حاد في النصف الاول من عام 2016 ، وتارة صراعات أخرى جانبية كانت ترافق عمليات التأثير في ادارة ملف المحاصصة.

واحيانا كانت العلاقات بين الأحزاب تصل إلى مراحل يغلب عليها التنافس بقصد احداث توازنات تكون لحسابها، وهو ما تمثل بظهور اعلانات متكررة من الأحزاب انها مع عملية ظهور كتل سياسية عابرة للانتماءات الاولية، في حين ان التعاون كان موجوداً في احيان عديدة داخل الائتلافات الكبرى بقصد ايجاد بيئة تلائم عملها ووجودها.

الخاتمة:

ان تتبع موضوع البحث يوصلنا الى ان نجد ان القوى السياسية والأحزاب كانت من اكثر القوى دينامية في التأثير في العملية السياسية في العراق، بحكم انها اوكلت لها مهمة ادارة العمل السياسي وخصوصا بعد اتفاق تشرين الثاني 2003.

وتصاعد وزن وتأثير تلك الأحزاب مع الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة من الملفات العراقية وتولي الأحزاب ادارة العملية السياسية بعد انتخابات كانون الثاني 2005 عندما اقرت شكل النظام السياسي وشكل

الدولة ، وبعدها بدأت الأحزاب في ادارة ملف الدولة والعملية السياسية في ظرف كانت الدولة تتعرض لاكثر انواع الضغوطات ومنها عدم الاستقرار والارهاب وملف العلاقات الدولية وملف الديون والتعويضات،.. أي انها تولت ادارة الدولة في مرحلة صعبة جدا، واستطاعت رغم السلبيات ان تصل بالدولة إلى مراحل بناء جيدة، وبقيت تؤثر عليها مظاهر الولادة السياسية للنظام الذي ظهر ومنها التوافقية والمحاصصة.

والمتتبع للعملية السياسية التي اقامها العراق بين عامي 2003–2005 يلاحظ انها عملية شهدت ارتباكاً واسعاً حتى وصلت الى تأسيس نظام ديمقراطي برلماني فدرالي، تسوده تعددية سياسية كبيرة .

ان المشكلة الموجودة لا تتعلق بطبيعة النظام السياسي البرلماني الذي تم تأسيسه عام 2005 بقدر ما تتعلق بالفوضى في التعددية السياسية و عدم وجود ضوابط لها.

واليوم توجد في العراق تعددية واسعة، وصدر قانون الأحزاب رقم 35 في خريف 2015، والذي سيجعل العمل الحزبي مستقرا ومنظما ، يتولى دعم العملية السياسية، ودعم الديمقراطية في البلد، حتى تستطيع خلاله الاحزاب من ممارسة دورها التقليدي في ادارة العملية السياسية.

ان تتبع علاقة التعددية الحزبية والسياسية بالعمل السياسي في العراق يبين ان جزء من اشكالات العمل السياسي المتعلقة بالارتباك في إدارة الدولة وفي التعامل مع الأزمات إنما يرجع الى وجود أخطاء في فهم متطلبات العمل السياسي، وأخطاء في تكييف المصالح الخاصة لتلك الأحزاب والأحزاب مع المصالحة الوطنية.

و مما تقدم، نوصي بالآتي:

1. ضرورة الإبتعاد عن نهج التوافق والمحاصصة في العملية السياسية، نظراً لتأثيراته السلبية.

2. ضرورة حصر العمل السياسي في نطاق الحكومة والبرلمان ، وعدم إقحام الشارع والمجتمع به ،لما يسببه من إرباك وشحن اثني و مذهبي ، ومن ثم التأثير على التعايش السلمي .

3- ضرورة وضع أولويات للعمل السياسي ، بالتركيز على المشتركات الوطنية ، واحتياجات الدولة بالاستمرارية و الوحدة الوطنية .

4- وأخيراً نوصي بضرورة اعتماد نظام دولة القانون والمؤسسات بوصفه الضامن لإستقرار النظام الديمقراطي في العراق .

[1] – ايناس عبد السادة العنزي، الاستراتيجية الامريكية وإدارة صراع الارادات السياسية على الساحة العراقية، مجلة الدراسات الدولية، العدد 41، جامعة بغداد، 2009، ص 69 وما بعدها. وأيضا ميثاق مناحي العيساوي، عقم الإرادة الوطنية للقوى السياسية ربما يُعيد سيناريو أمريكي جديد في العراق، شبكة النبأ، في: 11 ايلول 2015. http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/4125

[2] –همام سليم، الأحزاب الإسلامية في العراق صراع وانشقاق، صحيفة الزمان، العدد 161936، في: 17 ايار 2016، ص 15.

[3] – تقرير: الإرهاب يدفع المشهد السياسي العراقي الى مزيد من التعقيد، في: 9 كانون الثاني 2013. http://arabamericannews.com/Arabic/news/id

[4] – د.خالد عليوي العرداوي، الفدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، مجلة الفرات، العدد 7، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية كربلاء، 2013. http://fcdrs.com/mag/issue-7-3.html

[5] – حسن تركي عمير ، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق:دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد 58، جامعة ديالى، 2013، ص ص 140–144.

[6] –قارن: د. ياسين سعد محمد، إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 27، الجامعة المستنصرية، 2009، ص 60 وما بعدها.

[7] –المادة 9 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ.

[8] – المادة 139 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ.

[9] – د.آمنة محمد علي ، إشكالية تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 51، الجامعة المستنصرية، 2015، ص ص 88–93.

[10] –عبد العظيم جبر حافظ ، اشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير السياسي ، بغداد ، مطبعة الابداع ، 2015 ، ص ص 123–125.

[11] – حسين مصطفى احمد، المسألة الكردية في الشرق الأوسط (المشكلة – النتائج – الحلول)، مجلة السياسية والدولية، العدد 28 و 29، الجامعة المستنصرية، 2015، ص 223 وما بعدها.

[12] –اذار عبد خليفة، التعددية الحزبية المحاسن والمساوئ دراسة حالة العراق بعد عام 2003، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد 69، الجامعة المستنصرية، 2011، ص ص 232–238.

وأيضا: أسماء جميل، فالح عبد الجبار، الأحزاب السياسية في العراق، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2013. http://alrafedein.com/news.php?action=view&id=6736

[13] – منى حمدي حكمت، الفيدرالية.. جدلية الرفض والقبول، مجلة السياسية والدولية، العدد 21، الجامعة المستنصرية، 2012، ص ص 105–106.

وأيضاً : صلاح الدين محمد بهاء الدين، الدعوة إلى حق تقرير المصير واجب شرعي، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، العدد 12125، في: 8 شباط 2012، ص 6.

[14] –د. مؤيد شاكر الطائي ، انقلاب بكر صدقي 1936 واليسار العراقي، موقع المدى، في: 16 كانون الاول 2015.
http://almadasupplements.com/news.php?action=view&id=9228
وايضا: د.اسامة صاحب منعم، حركة مايس 1941 وانعكاساتها على المجتمع العراقي، بابل ، مركز بابل للدراسات الحضارية، في: 4 كانون الثاني 2016.
http://repository.uobabylon.edu.iq/news_archive/newscenter

[15] – د.شذى زكي حسن ، الانتخابات البرلمانية وإعادة هيكلية النظام السياسي في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 28، الجامعة المستنصرية، 2009، ص ص 35 وما بعدها.

وايضا: حميد الكفائي، النظام السياسي العراقي على المفترق، اما الاصلاح الجدي او الانهيار، صحيفة الحياة اللندنية، في: 3 ايار 2016.
/http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/15394156

[16] –وقد اخذت تسميات مختلفة ، وهي : الائتلاف العراقي الموحد عام 2005 ، و التحالف الوطني عامي 2010 و 2014 ، وضم القوى والائتلافات الاتية : الدعوة الإسلامية ، الدعوة الإسلامية/ تنظيم العراق ، منظمة بدر ، المجلس الأعلى الإسلامي العراقي ، الكتلة الصدرية ، حزب الفضية الإسلامي ، وغيرها.

[17] – واخذت اكثر من صيغة ، ومنها : جبهة التوافق عام 2005 ، و تحالف القوى الوطني عام 2014 ، وضمت عدد من الائتلافات ومنها : الحزب الإسلامي العراقي ، مجلس الحوار الوطني ، مؤتمر اهل العراق ، والقائمة العربية ، وغيرها. وفي عام 2010 اندمجت القوى السنية ضمن تحالف علماني بزعامة اياد علاوي.

[18] –وبقت محافظة على تسميتها : التحالف الكردستاني ، وضم قوى مختلفة ومنها : الاتحاد الوطني الكردستاني ، الحزب الديمقراطي الكردستاني ، الجماعة الإسلامية في كردستان ، حزب الاخاء التركماني ، الاتحاد الديمقراطي الكلداني ، حزب كادحي كردستان ، وغيرها.

[19] – وتشكل تحت اكثر من عنوان ، ويكاد لا يجمعها رابط متماسك ، ومن ابرز تشكيلاتها : القائمة العراقية الوطنية عام 2005 ، و كتلة ائتلاف العراقية عام 2010 ، و ائتلاف الوطنية عام 2014

[20] –بحكم اتجاه القوى السنية للاندماج بالتيار المدني بزعامة اياد علاوي في انتخابات عام 2010.

[21] –ينظر تقارير المفوضية : المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية 2005 – 2010 ، صفحات متفرقة ، وايضا : المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية 2014 ، صفحات متفرقة.

[22] – علي حسين حسن سفيح، قراءة تحليلية في قانون الاحزاب السياسية، بغداد، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية في: 10 ايلول 2015.
http://beladicenter.net/index.php?aa=news&id22=10118